تأمُّـــلات

محمد عبدالماجد العريقي

قضايا معلقة

قبل أيام التقيت بالزميل المذيع التلفزيوني المعروف جميل عز الدين، الذي انتظم خلال الفترة الأخيرة بإعداد برنامج تلفزيوني رائع هو برنامج آخر الأسبوع ..

ولكن البرنامج مركز حول تناول قضايا مرتبطة بهموم المواطن الاجتماعية والاقتصادية والصحية وغير ذلك، فحييته على ذلك البرنامج.

المهم في هذا البرنامج أنه يربط بين الشكوى والملاحظات التي ترسل من المواطن »المشاهد« لمعد البرنامج وبين أداء الجهات المعنية المسؤولة عن إدارة الخدمات في تلك الجهات.

ومن خلال عرض القضية على المعنيين الذين يستضيفهم الأخ جميل عز الدين أو يتصل بهم تيلفونيا تكتمل أهداف وشروط الاستقصاء حول القضية المطروحة ويتخللها مكاشفة وتوغل في أعماق المشكلة تؤدي إلى اظهار وانكشاف خبايا وخفايا الأمور، التي لم تتطرق إليها وسائل الإعلام المختلفة من سابق بنفس الدقة والموضوعية، كما حدث قبل أيام في مناقشة موضوع الدواء في ذلك البرنامج وأثيرت فيه عدد من القضايا المتفرعة والخطيرة ومنها ما يتعلق بتزوير وتهريب وجودة العلاج، والرقابة.. وأشياء كثيرة.

تطرق المشاركون في البرنامج إلى معلومات مهمة بعضها ذات جانب مالي وبعضها فني، وقانوني وإداري انتهى وقت البرنامج ولم ينته حديث المتحدثين فالأمور بقيت مكشوفة والمشاكل تنتظر الحلول.. كما هي العادة في كل برنامج وكل حوار أو تحقيق صحفي حول أي قضية من قضايانا الرئيسية التي تهم المواطن، بل إن بعضها تصبح شديدة التعقيد يصعب إيجاد الحلول السريعة والفعالة وهكذا نظل نلوك الكلام ونشكو الحالة في كل لقاء ولذلك اقترحت على الزميل جميل عز الدين التخطيط لبرنامج جديد اسمه »قضايا معلقة« يستضيف نفس المسؤولين ويذكرهم بنفس المشاكل التي أثيرت في برامج سابقة ماذا عملوا بشأنها؟

19alariky@gmail.com

حكمة التاريخ تفضح القوى الانتهازية

علي عمر الصيعري

في مؤلفه الشهير (اميل) قال المفكر الفيلسوف (جان جاك روسو) مفلسفا حكمة التاريخ في تعرية السريرة البشرية وإظهارها على حقيقتها عندما تتعارض تصرفاتها مع ما يصدر عنها من أقوال ، قال هذا الفيلسوف: (على المرء أن يرى الناس في غمرة تصرفاتهم كي يعرف حقيقتهم..

ففي الحياة لا يسمع إلا ما يصدر عن أفواههم من كلام، إنهم يظهرون أقوالهم ويخفون أفعالهم ، ولكن هذه الأفعال تسفر عن وجهها في مرآة التاريخ ، فيحكم عليهم من خلال الوقائع، فإذا قارنا بين ما يفعلون وما يقولون رأينا حقيقتهم وظاهرهم معا.. وكلما أمعنوا في التخفي كانت معرفتنا بهم أفضل).

سقنا ما تقدم اسقاطا منا على تصرفات بعض قوى المعارضة ومحاولتهم الإمعان في التخفي وراء ما يصرحون به وما يظهرونه من أقوال ليموهوا من خلالها على مواقفهم وأفعالهم في هذا الوطن المبتلى بهم معتقدين في سرائرهم أن الشعب اليمني سيصدقهم ، متناسين أن هذه التصرفات وتلك الأفعال ستسفر عن وجهها في مرآة التاريخ إن عاجلا أم آجلا.

فإذا ما عدنا بذاكرتنا إلى الوراء لسبع سنوات مضت لندلل على حكمة التاريخ هذه ، فإنه يكفينا أنموذج واحد وهو تعاملهم مع الحوار الوطني وانتفاء مصداقية ما كانوا يقولونه منذ ذلك الحين وإلى يومنا هذا ، لنذكرهم بمواقف سابقة لهم في إطار هذا (الأنموذج) وهي مواقف يخجل من الإقدام عليها الساسة العظام من قادة أحزاب المعارضة في العالم ، وهاكم بعضا منها:

● في مايو من العام ٢٠٠٣م واستجابة لمطلب قادة أحزاب المعارضة لإجراء حوار وطني دعا فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية – حفظه الله – كافة الأحزاب السياسية إلى حوار وطني شامل يهدف إلى تحقيق اصطفاف وطني، وحدد مطلع العام ٢٠٠٤م موعدا لبدء ذلك الحوار، كان أقطاب (المشترك) أول من تملص منه ، إذ خرجوا على الناس مطلع ذلك العام بدعوة غريبة مفادها عقد مؤتمر وطني يدعو إلى (نظام برلماني) تحت مظلة ما سموه – حينها: بمشروع (الإصلاح الوطني الشامل) مما أثار جدلا سياسيا واسعا حول هذه الدعوة وتمكنوا عبره من افشال دعوة الأخ الرئيس للحوار.

● في سبتمبر من العام ٢٠٠٥م وعندما جدد الحزب الحاكم (المؤتمر الشعبي العام) دعوته للحوار مع الأحزاب واستهله بالحوار مع الحزب الاشتراكي اليمني ، رتبوا لندوة سياسية في محافظة إب ليطلع علينا موقع (الصحوةنت) مساء الثلاثاء ٢٠٠٥/١٠/٢٥م بخبر عنها أورد فيه تصريح علي الصراري رئيس دائرة النقابات بالاشتراكي آنذاك حيث قال: (إن الحوار الذي يجريه المؤتمر مع الاشتراكي مجرد لعبة جديدة لمحاولة تفكيك المشترك) وفي استدراك عاجل للحماقة التي ارتكبها (الصراري) صرح مصدر رفيع المستوى في الاشتراكي لـ(المؤتمرنت) مساء نفس اليوم بتصريح صحفي كشف فيه عن محاولة أطراف في المشترك وصفها بـ(الديناصورات) السياسية لتوتير أجواء التقارب والتفاهم بين الحزبين (أي المؤتمر والاشتراكي شريكي الوحدة) وفي اليوم الثاني ٢٠٠٥/١٠/٢٦م صرح أمين عام الاشتراكي د.ياسين سعيد نعمان لـ(المؤتمرنت) بالقول: (إن الأمانة العامة للاشتراكي تتمسك بمسألة الحوار وتؤكد على أهميته في إطار الآلية المتفق عليها) ومع ذلك تمكنت تلك (السحالي) من إفشال ذلكم الحوار.

● في مطلع العام ٢٠٠٦م وبعد تشديد الأخ الرئيس على الأحزاب للجلوس على طاولة الحوار لتدارس كيفية إجراء الانتخابات الرئاسية والمحليات ، وبعد جولات ساخنة من الشد والجذب وتصريحات وجعجعة صحف (المشترك) وبعد أن أصبح ما يفصلنا عن هذه الانتخابات لا يتجاوز الأشهر الثلاثة وقع (المشترك) مع المؤتمر على وثيقة ضوابط وضمانات الحوار في ٢٠٠٦/٦/١٨م.

● في سبتمبر من العام ٢٠٠٧م وعندما اطلق الأخ الرئيس مبادرته السياسية لمشروع التعديلات الدستورية والإصلاحات الوطنية، بدأت جولة جديدة من الحوارات بين الحاكم والمعارضة حاول الطرف الثاني ممارسة صنوف من الابتزازات السياسية الجديدة للطرف الأول لم تخل من كيد سياسي ومزايدات ومماحكات طوال شهرين ونيف إلى أن استفاق (المشترك) على مشروع تقدمت به الحكومة يوم الأحد ٢٠٠٧/١١/٢٥م إلى مجلس النواب بخصوص إجراء بعض التعديلات الدستورية وقانون الانتخابات رقم (١٣) لعام ٢٠٠١م فأحدث ضجة عظيمة في البرلمان كان مصدرها كتلة المشترك نفسه وصفها النائب الاشتراكي د.محمد صالح القباطي في تصريح لـ(اخبار اليوم) العدد (١٢٤٣) ٢٠٠٧/١١/٢٦م بالقول: (أخيرا عرفنا أن المسألة – أي مشروع الحكومة – لم تعد مجرد مماحكات حزبية وإنما أصبحت مسألة جدية ، ويختلف الموقف في هذه الحالة).

كان ذلك غيض من فيض لنماذج تكشف عن تصرفات ومواقف أقدمت عليها قوى المعارضة السياسية لتفوت على نفسها فرص الحوار الوطني الذي عادت لتتمسك به اليوم وتتباكى عليه لعل وعسى أن يتراجع الحاكم عن خطوة الحسم التي خطاها البرلمان بتصديقه على التعديلات الدستورية إيذانا بالبدء في اللحاق بما تبقى من وقت لإجراء الانتخابات القادمة في موعدها المحدد، وهكذا انكشف زيف ما قاله (المشترك) وما تعارض مع تصرفاته وأفعاله فسبع سنوات فترة زمنية كافية لأن يكتشف الشعب ما كان أقطاب المشترك يقولونه وما كانوا يفعلونه في الخفاء.

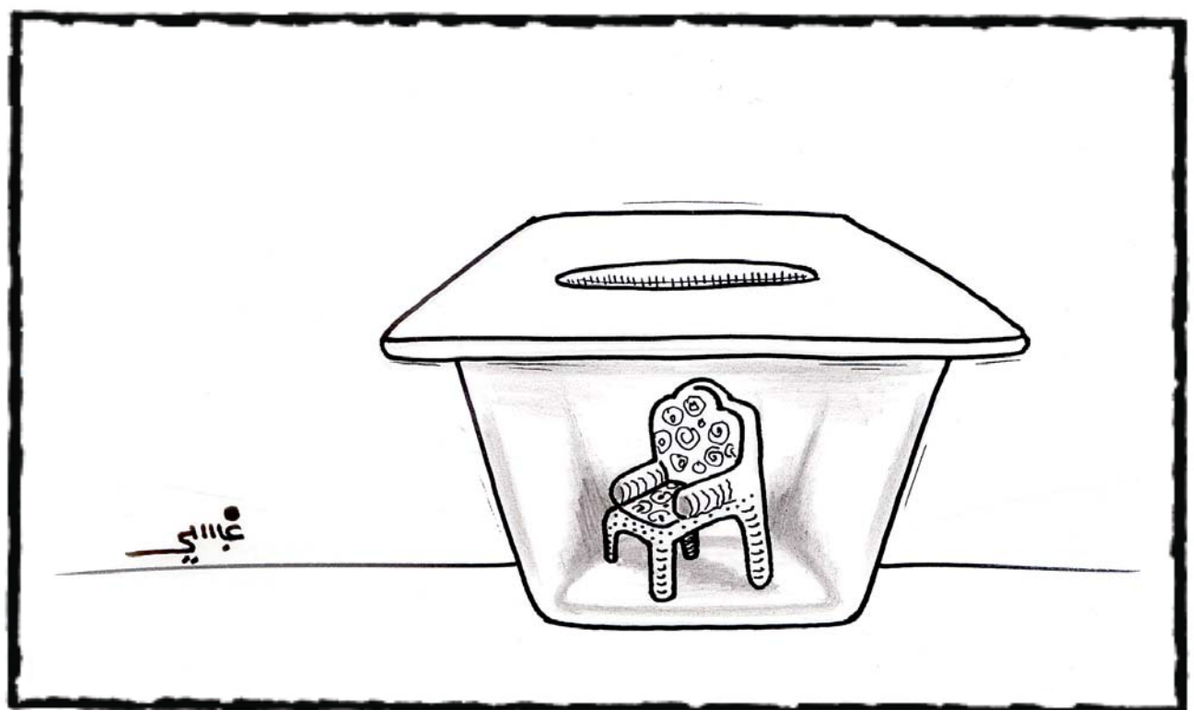

مشاهد يومية

عبدالرحمن بجّاش

أريد القانون

- صباح الخير.
- .....
- السلام عليكم.
- .....
- مالك؟
- .....

عاد ليهزه بقوة : مالك أنا من الصبح بينحاكيك وأنت ولا كأنك هنا.

– أسألك بالله لا تكلّمني.

– طيب، مالك؟

تنهّد من أعماقه وأرسلها زفرة كأنها دفعة نار : قتلوا ابني ظلماً وعدواناً، والآن يطاردوني يشتوني أفتح بيتي.

– تفتح بيتك ليش؟

– يشتوا يجوا يحكّموني واسحب القضية من النيابة.

– طيّب، اتحمّد الله ما عد تشتي، اقبل واحكم بما تريد.

– لا أريد أن أحكم، أريد الدولة أن تحكم، تبرّئ غريمه المحكمة أو تدينه، أما أن يحل الديوان محل النيابة، ويَحل المقصد أو المقدم محل المحكمة، فلا يمكن أن أقبل.

– يعني أنك ما تحترمش لا القبيلة ولا الأعراف ولا وجوه الناس ولا المشائخ.

– بالعكس، أنا أحترم القبيلة والقبائل وأعرافهم وعاداتهم وتقاليدهم الحميدة، والمشائخ أصحابي وأصدقائي، وهم مواطنون جزء منّي، لكنني أريد أن أحترم الدولة أكثر حين تكون غطاءً للجميع، فالقبائل مواطنون تحت سقف القانون، والمشائخ رجال كبار محترمون تحت نفس السقف، لكن أن يختلط الجزء بالكل فلا، فالجميع مواطنون.

– لكن الناس كلهم يفعلون كذا.

– إذا كانت الدولة تتنازل عن دورها، عن مكانتها، فهي المسؤولة، لكن أنا سأظل أنادي بتواجدها وبقوة.

– يا رجّال، قع »مع اخوتك مُخطي، ولا وحدك مُصيب«.

– هاه، هو ذا الذي ضيّعنا، نظل نرفعه شعاراً بديلاً عن سيادة القانون.

– والآن ماذا ستفعل؟

– ازددت إصراراً الآن وسأظلّ أنشد المحكمة مهما حصل.

○ ○ ○ ○

يسمع أصواتاً من الاتجاه الثاني في الشارع :

– يا صالح، يا صالح.

– مالكم، ما تشتوا؟

– يا رجّال عيب عليك، المشائخ وكبار القوم وأعضاء مجلس النواب ومنظمات المجتمع المدني، الجميع أمام بيتك.

– ما يشتوا؟

– يشتوا يحكّموك، دُخنا ندوّرك من الصبح، عيب عليك تسوّد وجوهنا.

– والله لو تسوّد وجوهكم لا تقوم القيامة، ما أقبل، أريد الإنصاف، أريد العدالة، المحكمة لي وعليّ، أريد القانون، وأنتم أعجبكم اعجبكم، ما اعجبكمش أنتم أحرار.

○ ○ ○ ○

هذه الصورة تتكرر كل يوم، يُعتدى على الناس ثم يظهر التحكيم، يُعتدى على الحقوق فيظهر الحل »الشوارعي« »ثلثين وثلث«، تحل الأعراف محل القوانين، يغيب قسم الشرطة أمام الوسطاء، تغيب النيابة أمام الدواوين، تغيب المحكمة أمام قوة العادة، والسؤال : إلى متى؟

– في كل مقدم، في كل مقصد تجد ألف واحد ينتقد ما يحصل، وللأسف، تجد المنتقد أول الحاضرين.

حتى مجلس النواب تجده بقضّه وقضيضه موجوداً وفي عمق صورة الهروب من القانون، وإحلال أشكال من علاقات اجتماعية – نحترمها – لكن لا بد أن يحل القانون محلها.

نحن في القرن الحادي والعشرين، وفجأة نعود إلى أعوام ما قبل١٩٦٢ م، حين نشجع الخروج على الدولة، تحت وطأة القبول بالأعراف التي نحترمها ولا نحمّلها وأصحابها اللوم بقدر ما ندعو الدولة إلى الحضور في المشهد بقوة، وإلاّ فلنعلن بصراحة حل المؤسسة التشريعية والشرطة والنيابة، ونمنح المحاكم إجازات ونسيّد الديوان، والواسطة وكل البدائل التي نراها محلّها ونقول لكل ما حلمنا به وحاربنا من أجله ولعقولنا : مع السلامة.

○ ○ ○ ○

عاد ليقول لصاحبه بعد كل ذلك :

– هيّا ما قرّرت، ستقبل بالتحكيم والصلح.

نظر إليه شزراً : والله ما أقبل، أنا أريد الدولة، أريد القانون، ولا بديل غيرهما.

فاكس : (679179) bajash 22 @ gmail.com

الانتخابات القادمة.. والخيارات الجديدة للنهوض الوطني

منير أحمد قائد

بدأت منذ الأسبوع الفائت الخطوات العملية والتحضيرات الجادة لإجراء الانتخابات النيابية في موعدها المحدد ٢٧/ابريل ٢٠١١م بعد إقرار مجلس النواب التعديلات على قانون الانتخابات والاستفتاء وإصدار فخامة الأخ/ رئيس الجمهورية القانون بالتعديل وكذا إقرار مجلس النواب قائمة المرشحين لعضوية اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء من القضاة.. حيث اضطلع مجلس النواب بدوره ومارس مهامه الوطنية الموكلة إليه كمؤسسة دستورية وطنية سيادية

بعد أن وصل الحوار السياسي إلى طريق مسدود بين القوى السياسية واكتشاف النوايا المبيتة للقيادات النفوذية والمسيطرة على القرار في أحزاب اللقاء المشترك التي حدد لها دور تقوم به تحت غطاء الشرعية القانونية لوجودها كأطراف في المنظومة السياسية والحزبية حيث أنيط بهذه الأحزاب إيصال الحياة السياسية إلى مرحلة الفراغ الدستوري بعد إجراء الانتخابات النيابية في موعدها تحت مبررات غير منطقية بحيث تفقد السلطة شرعيتها الشعبية والوطنية وتضطر للرضوخ وتلبية المطالب التعجيزية للقاء المشترك حول القضايا الخلافية المثارة والتي بعضها تحتاج إلى معالجات برؤية وطنية لا تتفق مع نوايا وأهداف اللقاء المشترك وقد حدد له هذا الدور المتكامل مع ادوار وأداء كيانات وتعبيرات سياسية واجتماعية غير شرعية وقانونية لها أهداف مضرة بالمصلحة الوطنية ومعادية للوطن والنظام السياسي الوطني وكذلك قوى نفوذية لها تواجد في مواقع مختلفة في الدولة والمجتمع تشعر إنها فقدت وستفقد مصالحها في المرحلة الجديدة القادمة فتدعم وتستغل وتوظف اللقاء المشترك وكذا تأثيرها المصلحي في بعض تلك الكيانات والتعبيرات السياسية غير الشرعية والقانونية بهدف تفجير الأزمات المفتعلة وخلق المعوقات والصعوبات أمام توجه فخامة الأخ رئيس الجمهورية لتأمين الحاضر الوطني وولوج مرحلة التغيير والتحولات النوعية التاريخية الكبيرة المرتقبة في إطار الحفاظ وصون كل المكتسبات والمنجزات الوطنية الكبرى وفي مقدمتها الوحدة والديمقراطية من المخططات العدائية التي تستهدفهما من قبل قوى التحالف والاصطفاف اللاوطني لحوامل العصبيات والنزعات الانفصالية والقوى التقليدية والفسادية والمصلحية التي التقت آنياً مع قوى تلك الحوامل لإسقاط النظام الوطني واعتقاد قوى هذا التحالف المشبوه بتعبيراته المعلنة وغير المعلنة أن تفجيرها للأزمات المفتعلة المختلفة وإثارة المشكلات والفتن وإضعاف شرعية المؤسسات الدستورية السيادية للدولة المنتخبة من الشعب كفيلاً لتحقيق أهداف قوى هذا التحالف للوصول إلى السلطة واستلامها بطرق غير مشروعة وعبر التصادم والعداء لإرادة الشعب اليمني والاعتماد على الثقل العصبوي والمناطقي المحدود القائم عبر أساليب الهيمنة والغطرسة والاستبداد وممارسة الزيف والخداع والتضليل من قبل الرموز الانتهازية والفاسدة لتلك القوى وهو الأمر الذي غدا كل أبناء الشعب اليمني متيقظاً له ويمتلكون الوعي الكامل لكيفية التعامل وإحباط تلك المخططات العدائية بإرادة شعبية ووطنية واحدة وقوية وبالفعل سقطت هذه المخططات بالتوجه الوطني الجاد لإجراء الانتخابات النيابية في موعدها المحدد ونتمنى أن لا تضطر اللجنة العليا للانتخابات الجديدة إلى أي تأجيل لشهر أو ثلاثة أشهر لظروف وأسباب فنية بل عليها أن يعمل كل العاملين فيها على مدار الساعة وإجراء الانتخابات والاستفتاء المتوقع على التعديلات الدستورية التي سيقرها مجلس النواب في موعد متزامن ليشمل النجاح الكبير الذي نتوقعه للاستفتاء ولوج عهد تاريخي جديد يتحقق فيه التغيير النوعي المنشود شعبياً في هذه المرحلة والانتقال بالواقع إلى واقع أفضل يتوق ويتطلع ويعمل من أجل هذا الانتقال كل أبناء المجتمع اليمني وبما يضمن التماس المواطنين لتحسين أوضاعهم المعيشية ومعالجة كافة الأخطاء والاختلالات في الحياة السياسية والاجتماعية والنظام الديمقراطي وإدارة الشأن المجتمعي الناجمة عن العجز والفشل من قبل غالبية أدوات ومؤسسات المنظومة السياسية والديمقراطية في ممارستها السليمة لدورها وعدم فهمها واستيعابها لوظائفها تجاه المجتمع فشكلت معوقات وصعوبات أمام التغيير المأمول شعبياً ووطنياً والغريب في الأمر أن بعض هذه الأدوات والمؤسسات وفي مقدمتها أحزاب اللقاء المشترك وغيرها ترفع شعار التغيير وتطالب به وتقصد به تحقيق مصالحها النفعية التي هي مصالح قوى وعوامل لعصبيات دينية وقبلية ومناطقية وانفصالية في تمزيق الوطن وبعث إحياء الهويات العصبوية التقليدية لتحقيق هذا الهدف المشبوه في إطار مخطط يستهدف الوحدة الوطنية والنظام الوطني واغتيال المستقبل المشرق للوطن فهي قوى معادية للهوية الوطنية والرابطة الاجتماعية الواحدة المتمثلة برابطة الدولة الوطنية بل إن هذه القوى ما يهمها هو أن تحكم وتمارس غطرستها واستبدادها وبطشها وهيمنتها وظلمها وقهرها على الناس ولو في حدود بضعة كيلو مترات من الأرض وتدرك هذه القوى رغم توحدها الآني في تبني المشاريع الانفصالية والتمزيقية إلا أنها من المستحيل أن تتعايش مع بعضها وهي تستقوي بتوحدها الآني لتحقيق مشروعها التدميري في التمزيق والتقسيم على أساس الاعتبارات المتصادقة والمتناقضة كلياً مع المصلحة الوطنية والخيارات الوطنية المصيرية للشعب اليمني.

إن الانتخابات أي كان نوعها هي أداة ووسيلة للتغيير إبان كل مرحلة والانتخابات في ظل النظام الديمقراطي تبرز فيها خيارات متعددة للتغيير وينتصر الخيار الذي يختاره الشعب كونه خياراً يعبر ويجسد تطلعاته وأمانيه في تحقيق هذا التغيير المأمول ونتيجة اصطدام حركة ومسيرة التغيير الوطنية منذ بضعة سنوات وخاصة بعد نجاح الانتخابات الرئاسية والمحلية عام ٢٠٠٦م بمعوقات مفتعلة بسبب بروز فاعلية سلبية لقوى المشاريع الصغيرة وتطالب القوى المناهضة للتغيير ضد مسيرته أكثر من أي وقت مضى فإن الإرادة الوطنية والشعبية ظلت قوية وموحدة وداعمة ومساندة لمسيرة التغيير رغم كل هذه المعوقات وقد بذلت ولا تزال القيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ/ رئيس الجمهورية جهوداً مضنية للقضاء على المعوقات المفتعلة والتعامل معها بحكمة ونظرة ثاقبة بما يجنب الوطن مخاطر استهدافه والنيل منه من قبل قوى مشاريع الارتداد والعصبية والانفصالية بكل أنواعها رغم ما دفعه الشعب من ثمن باهض في سبيل الانتصار للوطن وصون مكتسباته ومنجزاته وبالتالي فإن أبناء شعبنا يعولون على الانتخابات النيابية القادمة ونجاحها كأحد العناوين الكبيرة والهامة للتغيير المنشود والمطلوب في هذه المرحلة وولوج مرحلة جديدة بيد أن هناك عناوين أخرى لابد أن ترتسم في المشهد الوطني بجوانب عديدة لتتوفر المزيد من العوامل والمقومات المطلوبة لتحقيق التغيير الذي يلبي متطلبات المرحلة الراهنة والقادمة ويترجم التطلعات والطموحات الشعبية، ومن هذه العوامل والمقومات إبراز خيارات جديدة للتغيير التي تفرضها عدة اعتبارات منها المؤشرات الواضحة على سقوط المشروع الانقلابي للقاء المشترك والقوى الداعمة لها التي يرتكز عليها ويباهي بها بصورة مباشرة أو غير مباشرة ويراهن عليها رهاناً خاسراً لتحقيق المشروع الانقلابي على السلطة والوحدة والديمقراطية وتبرز أهمية وضرورة إبراز وتعدد الخيارات الجديدة للتغيير نتيجة استمرار معاناة المجتمع من التأثيرات السلبية للأخطاء والاختلالات في المنظومة السياسية والثقافية ووضوح خارطة أدوات وقوى التخريب والفساد وتأثر بعض أدوات الفعل الوطني بكل جوانبه ومجالاته من الممارسات التخريبية والفسادية في معظم تنظيمات المجتمع المختلفة والمتعددة مناحي أنشطتها ووظائفها لأن التأثيرات السلبية تلك غيبت قوى مجتمعية لم تتشكل لها كيانات قوية وفاعلة في المنظومة السياسية القائمة وكون الأحزاب السياسية الصغيرة تمتلك شرعية قانونية وتأثيرها الجماهيري ضعيف فإن من المقومات الهامة لتحقيق التغيير الكبير والنوعي في المرحلة القادمة الجديدة تشكل على الأقل أو الإعلان عن حزب سياسي وطني جديد يستنهض قوته المجتمعية القائمة وتتطلبه المرحلة ليتمثل أهم الخيارات الجديدة في التغيير من خلال مشاركته وخوضه الانتخابات القادمة أو أن تصعد هذه القوى المجتمعية وخاصة قوى الجيل الجديد رموزها كمستقلين لعضوية مجلس النواب القادم ويعلنون بعد ذلك عن حزبهم كأجراء تكميلي بعد الانتخابات النيابية مباشرة وهذا الخيار سيكون ابرز المؤسسات السياسية الديمقراطية التي ستسهم في صياغة خارطة سياسية وحزبية جديدة يحتاجها مشروع التغيير في المرحلة الجديدة لتحقيق أهدافه المرجوة وتظل أهم مقومات تحقيق التغيير المنشود والمطلوب شعبياً في ولوج المرحلة الجديدة هي المحددات والاتجاهات التي يرسمها قائد مسيرة التغيير الوطني فخامة الأخ/ رئيس الجمهورية والتي ستحدد المصير النهائي المحتوم لقوى الفساد والتخريب وحوامل المشاريع العصبوية الانفصالية بكل أنواعها وإجبار القوى التقليدية الانتهازية على مغادرة المواقع التي تسيء من خلالها للشعب وتستغلها لخدمة مصالحها على حساب مصلحة الشعب وتستغلها لدعم تلك القوى وحوامل المشاريع لذلك يتوقع ويترقب أبناء الشعب وهم على ثقة من حدوث ذلك وهو صدور قرارات وطنية كبيرة من فخامة الأخ/ رئيس الجمهورية خلال الفترة القليلة القادمة تمهد الطريق أمام انتصار الخيارات الوطنية الجديدة في تحقيق التغيير النوعي والكبير المنشود في هذه المرحلة وبما يضمن للشعب اليمني ولوج المرحلة الجديدة الهامة والوطن خال من أي فاعلية لقوى الفساد والمشاريع الصغيرة والقوى التقليدية لأنها حتماً مرحلة الجيل الجديد ومشروعه الوطني الجديد بفكر وطني جديد وعقلية جديدة ينتصر فيها القائد التاريخي للوطن بقوة الجيل الجديد التي هي قوة الشعب المؤهلة لصناعة المستقبل الوضاء والمشرق والأفضل له وللوطن وهي مرحلة ستدفن إلى الأبد كل مفردات ومقولات الخداع على الشعب والتآمر على وطن الثورة والوحدة والديمقراطية بمسميات شعارات الارتداد والمصالح الضيقة والأنانية والانفصال بكل أنواعه التي أظهرتها الممارسة المنبوذة من الأفراد والجماعات المصابين بكل الأمراض والأوبئة الخبيثة.

Kaid642@yahoo.com